A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/AC.109/1154
8 July 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تيمور الشرقية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	لمحة عامة	١ - ٢	٢
ثانيا -	نظر الأمم المتحدة في المسألة	٣ - ١٨	٢
	ألف - الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى	٣ - ١٦	٢
	باء - رسائل متصلة بالمسألة	١٧ - ١٨	٥
ثالثا -	التطورات السياسية	١٩ - ٣٣	٧
رابعا -	تطورات أخرى	٣٤ - ٤٧	١٠
خامسا -	حالة حقوق الانسان	٤٨ - ٦٥	١٢
سادسا -	الحالة الاقتصادية والاجتماعية	٦٦ - ٧٢	١٦

120793 120793 93-34220

تيمور الشرقية

أولا - لمحة عامة

١ - يتكون اقليم تيمور الشرقية من الجزء الشرقي من جزيرة تيمور، الواقعة عند طرف سلسلة الجزر التي تشكل جمهورية اندونيسيا؛ وجيب أوكوسي أمبينو؛ وجزيرة اتاورو، المواجهة للساحل الشمالي لجزيرة تيمور؛ وجزيرة جاكو، المواجهة لطرفها الشرقي الأقصى. وتقع بين خطي العرض ١٧ ٨° جنوبا و ٢٢ ١٠° جنوبا، وخطي الطول ٢٥ ١٢٣° شرقا و ١٩ ١٢٧° شرقا.

٢ - وحسب تعداد السكان لعام ١٩٨٠، بلغ مجموع سكان الاقليم ٣٥٠ ٥٥٥ نسمة؛ وفي عام ١٩٩١ قدر العدد بـ ٠٠٠ ٥٧٢ نسمة[١].

ثانيا - نظر الأمم المتحدة في المسألة[٢]

ألف - الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى

٣ - ظلت الجمعية العامة تجري بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٢ استعراضا سنويا لمسألة تيمور الشرقية واعتمدت قرارات عن ذلك على أساس التقارير التي قدمتها لها اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة[٣].

٤ - ومنذ نيسان/ابريل ١٩٧٧، كانت حكومة البرتغال سنويا، بصفتها الدولة القائمة بالادارة في تيمور الشرقية تقوم بإبلاغ الأمين العام بأنه نظرا للأحوال السائدة في الاقليم، وهي وجود القوات المسلحة لجمهورية اندونيسيا، فقد حيل بينها بحكم الأمر الواقع وبين ارسال أية معلومات عن تيمور الشرقية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة[٤].

٥ - وطلبت الجمعية العامة من الأمين العام، في دورتها السابعة والثلاثين، بموجب قرارها ٣٠/٣٧ المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢، أن يشرع في إجراء مشاورات مع جميع الأطراف المعنية بصورة مباشرة، بهدف استكشاف السبل الكفيلة بتحقيق تسوية شاملة للمشكلة وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية في دورتها الثامنة والثلاثين. وطلبت الجمعية من اللجنة الخاصة إن تبقي الحالة في الاقليم قيد النظر النشط وأن تقدم كل المساعدة إلى الأمين العام بهدف تيسير تنفيذ ذلك القرار.

٦ - وما برح الأمين العام يقوم منذ عام ١٩٨٣، بإبلاغ الجمعية العامة أولا بأول بالتطورات المتعلقة ببذل مساعيه الحميدة[٥]. وذكر الأمين العام في آخر تقرير مرحلي قدمه إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/47/435)، أنه واصل مشاوراته مع حكومتي اندونيسيا والبرتغال، وأنهما أثناء تلك المشاورات

أعادتا تأكيد عزمهما على التماس حل شامل ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية من خلال مواصلة الحوار والتفاوض.

٧ - وقد أرجأت الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها منذ الدورة الثامنة والثلاثين النظر في هذه المسألة[٦].

٨ - وأثناء المناقشة العامة في الدورة السابعة والأربعين، أشار ممثلو أنغولا والبرتغال، والرأس الأخضر، وسان تومي وبرينسيبي وغينيا - بيساو، وفانواتو، وموزامبيق إلى مسألة تيمور الشرقية في بياناتهم (A/47/PV.5 و 7 و 24 و 30).

٩ - وواصلت اللجنة الخاصة، بموجب الولاية الموكلة إليها والمجددة سنويا من قبل الجمعية العامة، استعراض مسألة تيمور الشرقية في دورتها لعام ١٩٩٢. ونظرت اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية في جلساتها ١٤٠٤ إلى ١٤٠٦، المعقودة يومي ٢٧ و ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٢. وأثناء تلك الجلسات استمعت اللجنة إلى بيانات أدلى بها ممثلا اندونيسيا والبرتغال (A/AC.109/PV.1406) و ٢٣ مقدم التماس (A/AC.109/PV.1404 و 1405 و 1406).

١٠ - وقررت اللجنة الخاصة، في جلستها ١٤٠٦ المعقودة في ٢٨ تموز/يوليه، مواصلة النظر في البند في دورتها لعام ١٩٩٣، رهنا بأية توجيهات قد تصدر عن الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين (A/AC.109/PV.1406).

١١ - وتكلم ممثل المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء، أمام اللجنة الثالثة التابعة للجمعية العامة في دورتها لعام ١٩٩٢. وأشار إلى التحقيق في الحادث الذي وقع في ديلي في تيمور الشرقية (A/C.3/47/SR.47). وفي الدورة نفسها أشار ممثل كندا أيضا إلى مسألة تيمور الشرقية (A/C.3/47/SR.56).

١٢ - وفي المناقشة العامة التي دارت في ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٢ في اللجنة الرابعة، أثناء الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة، أشار العديد من الممثلين إلى مسألة تيمور الشرقية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأدلى ممثل الأرجنتين ببيان باسم اكوادور وأوروغواي وباراغواي وبوليفيا وشيلي وفنزويلا وكولومبيا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس؛ كما أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان باسم الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (A/C.4/47/SR.4). وتكلم بشأن المسألة أيضا ممثلا أفغانستان والبرازيل (A/C.4/47/SR.3 و 4). واستمعت اللجنة أيضا إلى بيانين أدلى بهما ممثلا اندونيسيا والبرتغال ممارسة لحق الرد (A/C.4/47/SR.4).

١٣ - وفي ٢٧ آب/اغسطس ١٩٩٢، قامت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات في معرض تناولها للحالة في تيمور الشرقية، باعتماد القرار ٢٠/١٩٩٢ باقتراع سري بأغلبية ١٣ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت، وبهذا القرار أعربت اللجنة الفرعية في جملة أمور، عن استيائها للحادث المأساوي الذي وقع في ديلي في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وقتل فيه مدنيون من تيمور الشرقية بمن فيهم النساء والأطفال، نتيجة للأعمال التي قام بها أفراد القوات المسلحة الاندونيسية؛ وأعربت عن أشد القلق بشأن التقارير المتعلقة بمواصلة انتهاكات حقوق الانسان على نطاق واسع في تيمور الشرقية. وأشادت اللجنة الفرعية بقرار الحكومة الاندونيسية إنشاء لجنة تحقيق وطنية وإن أعربت عن أسفها لأن التحقيق لم تجر متابعته. وحثت السلطات الاندونيسية على أن تقوم، لأسباب انسانية، وبالتعاون مع أسر الضحايا بتوفير معلومات عن المتوفين والأماكن التي توجد بها رفاتهم، لكي يتم دفنهم حسب الأصول. ودعت السلطات الاندونيسية إلى الوفاء بالتزامها بتسهيل وصول المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان إلى تيمور الشرقية[٧].

١٤ - وفيما بعد ناقشت لجنة حقوق الانسان مسألة تيمور الشرقية في دورتها التاسعة والأربعين التي عقدت في الفترة من شباط/فبراير إلى آذار/مارس ١٩٩٣. وكان معروضا على اللجنة تقارير تتضمن معلومات بشأن الاجراءات التي اتخذها المقرران الخاصان بشأن حالات الاعدام بلا محاكمة أو الاعدام الناجز أو التعسفي[٨] وبشأن مسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٩] بالنسبة لتيمور الشرقية؛ فضلا عن تقارير بشأن المعلومات المتعلقة بالأعمال التي قام بها الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بالنسبة لتيمور الشرقية[١٠]. وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير بشأن الحالة في تيمور الشرقية[١١] قدمه الأمين العام عملا بالبيان الصادر بتوافق الآراء في الدورة السابقة[١٢].

١٥ - وفي الجلسة ٦٨ المعقودة في ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، اعتمدت اللجنة لأول مرة منذ صدور قرارها ٨/١٩٨٣ المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٣، بشأن تيمور الشرقية، القرار ٩٧/١٩٩٣ بالتصويت عن طريق النداء بالاسم بأغلبية ٢٢ صوتا مقابل ١٢ وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت. وأعربت اللجنة في ذلك القرار، في جملة أمور، عن قلقها العميق بشأن التقارير المتعلقة بالانتهاكات المستمرة لحقوق الانسان في تيمور الشرقية فضلا عن قلقها لنقص المعلومات بشأن عدد السكان الذين قتلوا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، وحثت حكومة اندونيسيا على أن تقيد كاملا عن الذين لا يزالون مفقودين منذ ذلك الوقت؛ ودعت الحكومة إلى احترام التزاماتها بالكامل على نحو ما تعهدت به في البيان الصادر بشأن حالة حقوق الانسان في تيمور الشرقية، الذي وافقت عليه اللجنة بتوافق الآراء في دورتها الثامنة والأربعين؛ كما دعت حكومة اندونيسيا إلى كفالة معاملة جميع مواطني تيمور الشرقية المحتجزين لديها، بما في ذلك كبار الشخصيات العامة، معاملة انسانية، واحترام حقوقهم احتراما كاملا، وحثت اللجنة حكومة اندونيسيا على دعوة المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب والمقرر الخاص المعني بمسألة حالات الاعدام بلا محاكمة أو الاعدام التعسفي، والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، والفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي لزيارة تيمور الشرقية وتسهيل اضطلاعهم بولاياتهم. ورحبت اللجنة بقيام السلطات الاندونيسية مؤخرا

بتقديم تسهيلات لدخول منظمات حقوق الانسان والمنظمات الانسانية إلى الاقليم، وحثت تلك السلطات على التوسع في تقديم تلك التسهيلات. ورحبت اللجنة بموافقة الحكومة الاندونيسية على اقتراح الأمين العام بأن يقوم مبعوثه الخاص بزيارة جديدة لاندونيسيا وتيمور الشرقية في الأشهر القادمة. ورحبت اللجنة أيضا باستئناف المحادثات بشأن مسألة تيمور الشرقية وحثت الأمين العام على مواصلة بذل مساعيه الحميدة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة ومقبولة دوليا لمسألة تيمور الشرقية. وأخيرا، قررت اللجنة النظر في الحالة في تيمور الشرقية في دورتها الخمسين استنادا إلى تقارير الممثلين الخاصين والأفرقة العاملة وإلى تقرير الأمين العام.

١٦ - وتكلم ممثل اندونيسيا قبل التصويت على القرار فذكر أن القرار ليس مقبولا لأنه لم يعترف بفضل بلده بالنسبة إلى ما أحرزه من تقدم في مجال حقوق الانسان منذ أن أدلى الرئيس ببيانه في عام ١٩٩٢[١٣].

باء - رسائل متصلة بالمسألة

١٧ - شملت الرسائل المتصلة بمسألة تيمور الشرقية والتي قدمتها حكومة اندونيسيا ما يلي:

- رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية اندونيسيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إليه من وزير خارجية اندونيسيا (E/CN.4/1993/49)؛

- رسالة مؤرخة ٣ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة يحيل بها مذكرة شفوية موجهة من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الامم المتحدة ردا على الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والموجهة من الممثل الدائم للبرتغال بشأن تيمور الشرقية (A/48/189)؛

- رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة ردا على المذكرة الشفوية المؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ والموجهة إلى الأمين العام من البعثة الدائمة للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/48/204-S/25922).

١٨ - وشملت الرسائل المتصلة بمسألة تيمور الشرقية والتي قدمتها حكومة البرتغال ما يلي:

- رسالة مؤرخة ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/134-S/23757)؛

- رسالة مؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال نيابة عن الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء (A/47/169)؛

- مذكرة شفوية مؤرخة ١ أيار/مايو ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/189)؛

- رسالة مؤرخة ٥ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/259)؛

- رسالة مؤرخة ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/299)؛

- رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/331)؛

- رسالة مؤرخة ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/332)؛

- رسالة مؤرخة ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة يحيل فيها بيانا صادرا في لشبونة في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ للمتحدث باسم وزارة الخارجية في البرتغال بشأن الحكم بالسجن مدى الحياة على أحد مواطني تيمور في ديلي (E/CN.4/1993/49)؛

- رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/47/709-S/24837)؛

- رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة يحيل بها بيانا للمتحدث باسم وزارة الخارجية في البرتغال بعد ظهور السيد شنانا غوسمايو على شاشة التليفزيون الاندونيسي (E/CN.4/1993/49)؛

- مذكرة شفوية مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة (A/48/130)؛

- مذكرة شفوية مؤرخة ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص بلاغ أصدره وزير خارجية البرتغال بشأن الحكم الصادر ضد السيد شنانا غوسماو في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣ (A/48/175-S/25819)؛

ثالثا - التطورات السياسية

١٩ - ينص القانون الاندونيسي ٧٦/٧ الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٦، على أن تيمور الشرقية مقاطعة أو "منطقة من المستوى الأول" تابعة لأندونيسيا. وينص القانون على إقامة "حكومة إقليمية" تتألف من "أمانة إقليمية" و "مجلس نواب إقليمي"، وعلى تمثيل تيمور الشرقية في مجلس النواب الوطني وفي مجلس الشعب الاستشاري لأندونيسيا.

٢٠ - وقد رفضت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٤/٣٢ المؤرخ في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ادعاء اندونيسيا أن تيمور الشرقية أدمجت في أندونيسيا لأن سكان الإقليم لم يتمكنوا من حرية ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال.

٢١ - وفي الانتخابات العامة الأخيرة المعقودة في تيمور الشرقية في ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٢، حل محل السيد ماريو فيغاس كاراسكالاو "حاكم" تيمور الشرقية الذي شغل المنصب طوال العشر سنوات الماضية، السيد أبيليو خوسيه أوسوريو سواريز المفوض السابق لمقاطعة مناتوتو. وقد انتخب "حاكما" لتيمور الشرقية للسنوات الخمس المقبلة من خلال عملية انتخابية في "مجلس نواب مقاطعة تيمور الشرقية" وأدى اليمين في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢[٨]. وقد قيل أن السيد سواريز من غلاة المؤيدين لاستيلاء أندونيسيا على المستعمرة البرتغالية السابقة، وكان عضوا في حزب "أبوديتي" السياسي الموالي لأندونيسيا في الأيام الأخيرة من الحكم البرتغالي[١٤].

٢٢ - وقد تكلم السيد سواريز بعد تعيينه بقليل، فأعلن أنه وإن كان سيسعى لإقامة علاقات أفضل مع جميع قطاعات مجتمع تيمور الشرقية، بما في ذلك الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريتيلين) إلا أنه يعتبر تعزيز إدماج تيمور الشرقية في أندونيسيا هدفه الرئيسي[١٤].

٢٣ - ويقال بأن "الحاكم" المعين مؤخرا في تيمور الشرقية قد قدم خطة لإنهاء سنوات الصراع وإراقة الدماء في الإقليم. وأنه يريد وضع برنامج للاستيطان الطوعي لنقل الأسر إلى الأجزاء القليلة السكان في تيمور الشرقية ذات الإمكانيات الزراعية الغنية. ووفقا لما ذكره "الحاكم"، فإن البرنامج الذي سينفذ بمساعدة الجيش الاندونيسي - سيساعد على تعليم سكان تيمور الشرقية "قدرا من النظام الذي يحتاجونه كثيرا. وفضلا عن مقرر بشأن فضائل الاندماج في المدارس، والأعمال فإن الانضباط سينهي المعارضة للحكم الاندونيسي[١٥]".

٢٤ - وكما ذكرت التقارير السابقة فإنه يوجد في تيمور الشرقية زهاء ١٠ آلاف جندي أندونيسي (A/AC.109/1115 الفقرة ٢٨).

٢٥ - وأشارت تقارير صحفية عديدة مؤخرا إلى أن البريغادير جنرال ثيو سيافي، الرئيس الجديد لقيادة أودايانا، ذكر أن الدوائر العسكرية ستنفذ خطتها المتمثلة في تفكيك عمليتها الخاصة في تيمور الشرقية. وقال إنه بحلول عام ١٩٩٥، سيتم سحب كل من القوات "الإقليمية والنظامية" من تيمور الشرقية وتكون جميع المسائل التي تعالجها القوات العسكرية في الوقت الراهن قد انتقلت بالفعل إلى الحكومة المحلية[١٦].

٢٦ - وأكد المسؤولون العسكريون الذين قابلهم المراقب عن منظمة آسياووتش (Asia Watch)، أن الوجود العسكري في تيمور الشرقية قد أعيد توجيهه من عملية قتالية إلى عملية إقليمية. وأفادت التقارير بأن البريغادير جنرال سيافي ذكر أنه لا ترابط في تيمور الشرقية حاليا إلا ثماني كتائب فقط، مقابل ١٢ كتيبة في عام ١٩٩١، منها ست كتائب مقاتلة، وأنه يستعاض عن القوات المقاتلة المغادرة بقوات إقليمية. وتوقع أنه بحلول أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ سيخفض مجموع القوات إلى ست كتائب جميعها إقليمية[١٧]. وذكر أن العملية الاقليمية هي استراتيجية "قلوب وعقول" غايتها وضع الجنود في القرى للعمل في المشاريع الإنمائية. على أن مصادر موثوقة تشير إلى أن الدور الأساسي للجنود المعينين في القرى هو مراقبة سكان تيمور الشرقية في المناطق الريفية[١٧].

٢٧ - وفيما يتعلق بالتماس حل شامل لمسألة تيمور الشرقية، دعا الأمين العام وزيري خارجية اندونيسيا والبرتغال إلى عقد مشاورات غير رسمية برعايته ودون شروط مسبقة. وعقدت تلك المشاورات في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ وتناولت مواضيع صيغة وطرائق استئناف المحادثات. ثم عقدت اجتماعات رسمية حضرها وزيرا الخارجية والأمين العام في نيويورك وفي روما، على التوالي في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وبحث وزيرا الخارجية في الاجتماعين التدابير الممكنة لبناء الثقة كوسيلة لتعزيز المناخ الملائم لمعالجة جوهر المسائل. ووافق الطرفان على مواصلة جهودهما برعاية الأمين العام، سعيا إلى حل دائم ومقبول دوليا لمسألة تيمور الشرقية[١٨].

٢٨ - وفي محاولة لجعل التيموريين ممثلين في عملية التفاوض، اقترحت البرتغال في عدة مناسبات إجراء محادثات مع جاكرتا، دون شروط مسبقة، بحيث تشمل تلك المحادثات ممثلين عن سكان تيمور الشرقية[١٩].

٢٩ - وأولى قادة حركة استقلال تيمور الشرقية تأييدهم التام للجولة الجديدة من محادثات الأمم المتحدة المعقودة في روما في ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣. على أنه لم يكن لدى القادة إلا القليل من الأمل في حصول الأمم المتحدة على تنازلات من اندونيسيا. وتفيد التقارير بأن خوسيه راموس هورتا، الذي يقود منظمة جامعة تضم فئات المقاومة في تيمور الشرقية، قال في مؤتمر صحفي، أنه "ليس لديه أي أمل في تحقيق أي تقدم في ضوء عدم المرونة من جانب اندونيسيا[٢٠]".

٣٠ - وكان من الأمور ذات الأهمية الخاصة في المحادثات المعقودة في روما لتقرير أعده السيد آموس واكو، وهو مبعوث خاص للأمين العام زار تيمور الشرقية في مطلع الشهر. وقد قام السيد واكو، وهو المدعي العام في كينيا وحجة دولية في مجال حقوق الإنسان بزيارة اندونيسيا وتيمور الشرقية في الفترة من ٦ إلى ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٣. وكانت زيارته ترمي إلى جمع مدخلات واستكمال بيانات بشأن التطورات في تيمور الشرقية بغرض مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة في مهمة تسوية مسألة تيمور الشرقية التي يقوم بها. وقد زار السيد واكو أولا تيمور الشرقية في بعثة لتقصي الحقائق في شباط/فبراير ١٩٩٢ بعد أشهر من حادث يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في ديلي.

٣١ - اجتمع السيد واكو، أثناء إقامته في ديلي، مع "حاكم" تيمور الشرقية السيد خوسيه اوسريو أبيليو سواريز وناقش معه مستقبل تيمور الشرقية، وزار أيضا شانانا في السجن المركزي في ديلي[٢١]. والتقى السيد واكو أيضا، في أماكن أخرى بالاسقف الكاثوليكي بيلو بأسقفية تيمور الشرقية وبانطونيو خواو غوميس داكوستا، وهو محتجز آخر من زعماء الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فريلتين) واسمه الحركي "ماهونو"، بيد أنه ألغى خططه للالتقاء برئيس "المجلس التشريعي المحلي" لتيمور الشرقية السيد انطونيو فريتاس بارادا ورئيس قيادة العمليات العسكرية الخاصة بعد أن بلغه أن السيد بارادا لن يلتقي به اذا كان سيتحدث عن انتهاكات حقوق الانسان في تيمور الشرقية[٢٢].

٣٢ - وفي سجن ديلي أتيحت للسيد واكو الفرصة أيضا للالتقاء بالسادة ساتورنينو داوستا بييلو، وغريقوريو داونا، وفرنسيسكو ميراندا برانكو الذين سبق إدانتهم لتورطهم في حادثة ديلي، وبالآنسة فيليسمينا التي سجنت لتسريبها أسرارا حكومية، كما يقال. وكان السيد واكو يعتزم قبل ذلك أن يلتقي بـ ١٢ شخصا أدينو لتورطهم في مأساة ديلي وجرائم أخرى متصلة بها، غير أنه لم يتمكن إلا من زيارة أربعة منهم نظرا لضيق الوقت[٢٢].

٣٣ - وأعرب السيد واكو قبل مغادرته ديلي عن ارتياحه لتمكنه من الالتقاء بالأشخاص الذين أبلغ بأنهم عوملوا معاملة غير عادلة. غير أن السيد واكو رفض أن يعلق على مضمون محادثته مع السيد غوسماو ولكنه قال إنه راض لأن رغبته في مقابلته قد تحققت. ورفض السيد واكو أيضا أن يعلق على اجتماعه مع الأسقف بيلو[٢٣].

رابعا - تطورات أخرى

احتجاز السيد شانانا غوسماو ومحاكمته

٣٤ - ألقى الجنود الإندونيسيون القبض على السيد خوسيه الكسندر غوسماو، وهو قائد زعيم المجلس الوطني للمقاومة الموبيرية، يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في ضواحي مدينة ديلي عاصمة تيمور الشرقية. وكان السيد غوسماو يعتبر لفترة طويلة من الوقت رمزا لمقاومة الحكم الاندونيسي في تيمور الشرقية. وبعد إلقاء القبض عليه احتجزوه دون أن يتصل به أحد، لمدة ١٧ يوما قبل أن يسمح لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارته[٢٤].

٣٥ - وأبلغ أن السيد غوسماو، الذي نقل الى بالي لاستجوابه، قد عدل عن جميع معتقداته الايديولوجية وعن القول بشرعية المعارضة المسلحة ضد اندونيسيا. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر شوهد على شاشة التلفزيون الاندونيسي والتلفزيون البرتغالي في مقابلة يجريها معه السيد سواريز "حاكم" تيمور الشرقية الجديد وذلك في فيلم صورته القوات المسلحة. وأبلغ عنه أنه دعا أتباعه الى التخلي عن المقاومة والانضمام الى الحكومة في تنمية تيمور الشرقية[٢٥].

٣٦ - بيد أن المناشدات الظاهرية التي وجهها السيد غوسماو بالإستسلام قد تجاهلها زملاؤه المغاورون الذين التفوا حول السيد انطونيو خواو غوميس داوستا، اسمه الحركي "ماهونو"، وهو أول أمين لمجلس المقاومة الماوبيرية[٢٦] والذي أبلغ عنه أنه ألقي القبض عليه أيضا في ٥ نيسان/ابريل ١٩٩٣ في ضواحي ديلي.

٣٧ - ونقل عن الجنرال الأول تراي سوتريسنو، القائد العام للقوات المسلحة الاندونيسية، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ قوله إن السيد غوسماو سوف "يتهم بالاشتراك في اعمال تخريبية والقتل والسرقة، وهي تهم قد يعاقب عليها بعقوبة الإعدام"[٢٧] وقد ابلغ بأن مساعدا للرئيس سوهارتو قد أشار في بيان له صدر أيضا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر أن السيد غوسماو لن يعدم[٢٧]

٣٨ - وقد بدر من البرتغال رد فعل سريع على أخبار إلقاء القبض على السيد غوسماو حيث دعا السيد ماريو سواريز، رئيس البرتغال، السلطات الاندونيسية الى الإفراج عنه فورا وعرض عليه اللجوء السياسي. وناشد الرئيس سواريز أيضا الأمين العام للأمم المتحدة أن يتدخل وينقذ حياة السيد غوسماو[٢٧].

٣٩ - ووفقا لتقرير أوردته صحيفة "نيويورك تايمز" يوم ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣، قد يكون السيد غوسماو قد أسيئت معاملته سيكولوجيا أو بدنيا أثناء فترة حبسه الانفرادي وربما يكون قد أجبر على أن يدلي بهذه البيانات خوفا على سلامة أسرته. ووفقا لما أوردته التقارير، فقد اعتقل عدة أشخاص من أقربائه بعد احتجازه، بما في ذلك أخت له أطلق سراحها بعد أن أمضت نحو أربعة شهور رهن الاعتقال. وذكر التقرير

أيضا أن السيد غوسماو لم يكن معه محام طوال فترة استجوابه غير أنه في النهاية عين له في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ محام للدفاع عنه بعد أكثر من شهرين على احتجازه وقبل أن تبدأ محاكمته ببضعة أيام فقط[٢٨].

٤٠ - وقد قدم السيد شانانا غوسماو الى المحاكمة في ديلي في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، ووجهت اليه التهم التالية: "(١) السعي الى فصل جزء من الأراضي الوطنية عن سلطة الدولة (المادة ١٠٦ من القانون الجنائي الاندونيسي)؛ وهي تهمة يعاقب عليها بعقوبة قصوى هي السجن مدى الحياة؛ و(٢) تزعم تمرد مسلح ضد الدولة الاندونيسية (المادة ١٠٨ من القانون الجنائي الاندونيسي) وعقوبتها القصوى السجن لمدة عشرين عاما؛ و (٣) التآمر لارتكاب الجريمتين المحددتين أعلاه كلتيهما (المادة ١١٠ من القانون الجنائي الاندونيسي)؛ و(٤) حيازة أسلحة نارية غير مرخص بها وعقوبتها القصوى الإعدام"[٢٩].

٤١ - وأفيد بأن محامي السيد غوسماو قد أخبر محاميي الادعاء يوم ٣ شباط/فبراير أنه ليس لديهم ولاية قضائية على المتهم، وطالب بإسقاط جميع التهم المنسوبة إليه والإفراج عنه. وقد نقل عن المحامي قوله: "إن حجتي تتمثل في أن تيمور الشرقية هي من الناحية الفعلية جزء من اندونيسيا، أما من الناحية القانونية فهي ليست بعد جزءا منها. ولا تزال الأمم المتحدة تنظر في هذه المشكلة". ومضى المحامي قائلا: "لم يعترف منذ البداية بالحكم الاندونيسي في المستعمرة البرتغالية السابقة، ومن ثم فإن المؤسسات المقامة هناك بما فيها هذه المحكمة، جميعها لا وجود لها"[٣٠].

٤٢ - وفي تقرير نيسان/ابريل ١٩٩٣ لمنظمة آسيا ووتش (Asia Watch) وهي إحدى شعب منظمة مراقبة حقوق الانسان التي تتخذ من نيويورك مقرا له، ذكرت المنظمة بعد اعرابها عن الارتياح لأن الحكومة الاندونيسية قد سمحت لمراقبين دوليين بحضور محاكمة السيد شانانا غوسماو وأنه يساورها القلق إزاء الإجراءات التي اتبعت في احتجاز واعتقال السيد غوسماو وغيره من الذين احتجزوا في الوقت نفسه تقريبا. وأضاف التقرير: "عن أن الحكومة الاندونيسية لم تلب الحاجة العاجلة لتحسين ضمانات حقوق الانسان في تيمور الشرقية، وإجراء تحقيقات متعمقة لانتهاكات حقوق الإنسان من جانب محققين أكفاء ومستقلين وكفالة قدر أكبر بكثير من المساءلة من جانب الجيش الإندونيسي[٣١].

٤٣ - وكان من بين ما ذكرته الحكومة البرتغالية في بيان أصدره وزير الشؤون الخارجية للبرتغال في لشبونة يوم ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن محاكمة السيد شانانا غوسماو ما يلي:

"إن اندونيسيا "بتقديم شانانا غوسماو للمحاكمة" تتصرف خارج نطاق القانون الدولي، إذ أنها تفتقر الى السلطة الشرعية والسياسية والأخلاقية للقيام بذلك. فتيمور الشرقية إقليم واقع تحت الاحتلال العسكري، ولا يعترف دوليا بأن لإندونيسيا أية سلطة قانونية عليه. وفي ظل هذه الظروف، فإن محاكمة شانانا غوسماو، وأي من التيموريين الآخرين الذين تحتجزهم السلطات حاليا، إذا قدموا للمحاكمة، تسري عليها بالكامل الأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي".

"والبرتغال تحتج بشدة على محاكمة شانانا غوسماو التي، بصرف النظر، عن كونها غير قانونية، سيتم إجراؤها قطعا في ظل ظروف لا تتوفر فيها أية ضمانات لعدم التحيز والموضوعية. وثمة خطر يتمثل في أن تتطور المحاكمة الى مهزلة كئيبة يقصد منها إقناع الرأي العام العالمي بأن ضم اندونيسيا القهري لتيمور الشرقية هو الآن أمر واقع مع التضحية بالحق الشرعي للشعب التيموري في تقرير المصير"(٣٢).

٤٤ - وفي ٢١ أيار/مايو ١٩٩٣، حكمت المحكمة المحلية في ديلي بتيمور الشرقية على السيد شانانا غوسماو بالسجن مدى الحياة. ووفقا لما أوردته صحيفة "اكسبريسو" (Expresso) التي تصدر في لشبونة، ومصادر أخرى موثوق بها، لم يسمح له بقراءة اكثر من ثلاث صفحات من مرافعة الدفاع عنه البالغ عددها ٢٨ صفحة. فقد أمره رئيس الجلسة بالتوقف عن القراءة على أساس أن دفاعه "لا صلة له بالقضية". وقد أوردت التقارير أن السيد غوسماو قد رجع قبل أن يحكم عليه، عن اقواله السابقة: فقد رفض إدعاء اندونيسيا أنها ضمت تيمور الشرقية وأنكر أنه من مواطني إندونيسيا(٣٣).

٤٥ - ووفقا لما ذكرته صحيفة "اكسبريسو" أيضا، أعلن شانانا غوسماو، الذي حبس حبسا انفراديا منذ أن صدر الحكم عليه بالسجن المؤبد، أنه سيبدأ في "إضراب عن الطعام، كطريقة واقعية لالتماس الدعم من الجماعة الاوروبية وحكومتي الولايات المتحدة الامريكية واستراليا"(٣٣).

٤٦ - ومما ذكره السيد ماريو سواريز، رئيس البرتغال، في رد فعله على الأخبار القائلة بسجن السيد غوسماو مدى الحياة، أن "الحكم على شانانا غوسماو بالسجن مدى الحياة يكشف، بقسوته التامة، عن الطابع الاستبدادي للنظام الاندونيسي والافتقار الى احترام حقوق الانسان الأساسية". وذكر السيد سواريز أيضا أن "شانانا غوسماو قد تصرف بشجاعة وشرف يستحقان الاحترام. وسيظل غوسماو يعتبر نموذجا للمقاومة التيمورية ولنضالها من أجل تقرير المصير والاستقلال"(٣٣).

٤٧ - وقد بعث عدد من الفئات المعنية والأفراد المهتمين الذين يساورهم بالغ القلق إزاء السلامة البدنية للسيد غوسماو ومعاملته أثناء سجنه، برسائل الى الأمين العام للأمم المتحدة يحثونه فيها على التدخل لصالح السيد غوسماو للإفراج عنه. وحث الأمين العام أيضا على اتخاذ تدابير عاجلة من أجل السماح لأسرة غوسماو وأعضاء الصليب الأحمر الدولي بمقابلته وتقديم مايلزمه من مساعدة طبية وإنسانية.

خامسا - حالة حقوق الانسان

٤٨ - أكدت اندونيسيا مرارا، وهي عضو في لجنة حقوق الانسان في الأمم المتحدة منذ ١٩٩١، التزامها بالمبادئ الدولية لحقوق الانسان. وخلال الفترة قيد الاستعراض، اتخذت الحكومة عددا من المبادرات التي شملت: انشاء "لجنة تحقيق وطنية" للتحقيق في حادث وقع في سانتا كروز في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في تيمور الشرقية، وإدانة عشرة أفراد من قوات الأمن المتورطين في الحادث(٣٤). غير أن بعض المراقبين

السياسيين قد أشاروا إلى أن خطة الأحكام التي صدرت في قضية الجنود المتورطين في عمليات القتل (من ٨ أشهر إلى ١٨ شهرا) تتناقض تناقضا حادا مع شدة الأحكام المطبقة على التيموريين المشتركين في المظاهرات (خمس سنوات إلى السجن مدى الحياة)[٣٥].

٤٩ - واستنادا إلى ماذكرته منظمة العفو الدولية في تقريرها عن حقوق الانسان لعام ١٩٩٢ فإنه في حين لا يزال مراقبو حقوق الانسان يواجهون عراقيل كبيرة في عملهم ما برحت الحكومة تضفي تدريجيا تحسينات على فرص وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى المعتقلين السياسيين. وفي نهاية عام ١٩٩٢، اتيحت لممثلي لجنة الصليب الأحمر الدولية فرصة الوصول إلى معظم فئات السجناء بمن فيهم سجناء تيمور الشرقية. وذكر التقرير أيضا أنه عندما فتحت الحكومة محاكمة السيد غوسماو أمام المراقبين الخارجيين فإنما كانت تسعى إلى اثبات تقيدها بالقواعد القانونية الداخلية والدولية[٣٤].

٥٠ - وقد درست منظمة العفو الدولية عن سجل ممارسات حقوق الانسان في تيمور الشرقية منذ حادث ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وأوردت المنظمة دراسات حالات افرادية لأشخاص تردد أنهم أعدموا خارج الإطار القضائي، أو "اختفوا" أو اعتقلوا اعتقالا تعسفيا أو عذبوا على مدى ثلاث سنوات. والتقرير يقدم معلومات عن أشخاص سجنوا بسبب أنشطة سلمية سياسية أو دينية، وعن سجناء سياسيين حكم عليهم بالسجن لفترات طويلة في أعقاب محاكمات غير عادلة، وعن سجناء حكم عليهم بالاعدام[٣٦].

٥١ - وقد وجد التقرير أنه "لم يحدث أي تغيير أساسي للموقف القمعي للحكومة تجاه المعارضة السياسية، وأن حقوق الانسان الأساسية لا تزال تنتهك باسم الأمن الوطني والاستقرار والنظام". وتوصل التقرير أيضا أن "المبادرات الحكومية لحقوق الانسان، وإن كانت بكل تأكيد خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها تعالج الأسباب الجذرية لانتهاك حقوق الانسان[٣٦].

٥٢ - واستنادا إلى ماذكرته منظمة العفو الدولية، لا يزال دخول تيمور الشرقية مقيدا، وهذه الحالة تكاد تجعل الرصد الفعال لحقوق الانسان أمرا مستحيلا. وبصرف النظر عن التحسن العام في فرص الوصول إلى السجناء السياسيين، لم تستطع لجنة الصليب الأحمر الدولية القيام بزيارات للسجون السرية في تيمور الشرقية خلال عام ١٩٩٢. كما رفض السماح لوفود برلمانية من البرلمان الأوروبي والولايات المتحدة واستراليا بزيارة تيمور الشرقية خلال تلك السنة وفرضت قيود مشددة على دخول الصحفيين الأجانب إليها. ورغم منح منظمة العفو الدولية تصريحا بزيارة جاكرتا لمدة خمسة أيام في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، ظلت الحكومة ترفض طلبات المنظمة بالسماح لها بإجراء بحوث في تيمور الشرقية[٣٧].

٥٣ - وقد أبلغ بأن اندونيسيا قد رفضت طلبا تقدم به المشرعون البرتغاليون لزيارة التيموريين الشرقيين المسجونين لاشتراكهم في مظاهرة للاحتجاج على حادث ديلي الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١. وكان المشرعون البرتغاليون أعضاء في وفد برلماني أوروبي زار جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ للاشتراك

في مؤتمر مدته خمسة أيام للمنظمة المشتركة بين البرلمانات التابعة لاتحاد أمم جنوب شرقي آسيا. وقد ناشد المشرعون اندونيسيا أيضا أن تسمح لوفد برلماني أوروبي بزيارة تيمور الشرقية[٣٨].

٥٤ - وقام وفد من اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة لتيمور الشرقية في أوائل حزيران/يونيه ١٩٩٣ لمقابلة السجناء. غير أنه قد ذكر أن الرئيس المحلي للجنة الدولية للصليب الأحمر ، السيد بيير بونت، قد ذكر في مقابلة أجرتها معه هيئة الاذاعة البريطانية أن اللجنة لا تزال تواجه مصاعب بالنسبة لزيارة السجناء. وذكر أيضا أن السيد بونت قد قال إن اللجنة ستوقف جميع زيارات السجناء إلى أن تتحقق شروطها. ومن بين تلك الشروط إتاحة حرية مقابلة السجناء دون وجود شهود، وإتاحة مقابلة السجناء بشكل متكرر، والحصول على قائمة كاملة بجميع السجناء المحتجزين في مراكز مختلفة، وكذلك إتاحة امكانية دخول تلك المراكز[٣٩]. غير أنه قد ذكر أن السيد على العطاس، وزير الخارجية الاندونيسي قد قال مؤخرا إنه قد سمح من جديد بزيارة السجناء في تيمور الشرقية، ومن بينهم السيد غوسماو، بعد أن كانت هناك"مشكلة تتعلق بالتفاهم"[٤٠].

٥٥ - وأفادت منظمة العفو الدولية كذلك بأن مئات التيموريين الشرقيين قد اعتقلوا في عام ١٩٩٢ لمنعهم غالبا من المشاركة في أنشطة سياسية سلمية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ أعلنت الحكومة عن اعتقال ستة من أهل تيمور الشرقية لمنعهم من تنظيم مظاهرة خلال انعقاد المؤتمر العاشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في جاكرتا[٤١]. واستنادا إلى ما أوردته صحيفة "الفاينانشيال تايمز" التي تصدر في لندن، اعتقلت أعداد أخرى بصورة تعسفية لأسباب مشابهة في الأسابيع السابقة على الذكرى السنوية لحادث سانتا كروز في أواخر تشرين الأول/اكتوبر[٤٢].

٥٦ - وذكرت منظمة العفو الدولية أيضا أن السلطات العسكرية قد عذبت، أو أساءت معاملة، بضع مئات من معارضي الحكومة المشتبه فيهم ممن اعتقلوا منذ أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. وكما حدث في سنوات سابقة فإن من اشتبه في تأييدهم لاستقلال تيمور الشرقية قد تعرضوا للتعذيب وإساءة المعاملة للحصول منهم على اعترافات أو معلومات سياسية[٤٣].

٥٧ - وذكر تقرير منظمة العفو الدولية أيضا، أنه على الرغم من أن عمليات القتل خارج الإطار القضائي و"الاختفاءات" مسألة شائعة في سياق العمليات التي تقوم بها الحكومة لمكافحة التمرد فإنها أصبحت تشكل جزءا أساسيا من رصيد الإجراءات التي تلجأ اليها المؤسسات الحكومية لمعالجة ما يعتقد أنه تهديدات أخرى للأمن الوطني، يستوى في ذلك الأنشطة الاجرامية والمعارضة السياسية السلمية. وطبقا لما ورد في التقرير فقد جرى في عام ١٩٩٢ إعدام ٤٠ شخصا على الأقل خارج الإطار القضائي في تيمور الشرقية[٤٤].

٥٨ - وطبقا لما أفادت به منظمة العفو الدولية فقد وردت من تيمور الشرقية أيضا معلومات عن عشرات من "حالات الاختفاء" الجديدة في عام ١٩٩٢. واكتشف فيما بعد أن بعض الضحايا كانوا رهن الحبس الانفرادي لدى الشرطة أو الجيش، غير أنه يخشى أن يكون آخرون قد لقوا حتفهم[٤٥].

٥٩ - وذكرت أيضا نشرة "آسيا ووتش" (Asia Watch)، في تقريرها لشهر نيسان/ابريل ١٩٩٣ أن موجة من الاعتقالات في تيمور الشرقية في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، قبل الذكرى السنوية الأولى لحادث سانتا كروز، قد أسفرت عن اعتقال مئات الأشخاص منهم نحو ٤٠ شخصا في بوكو. واستنادا إلى هذا التقرير، أكد المسؤولون العسكريون أنه قد اعتقل مباشرة قبل وبعد اعتقال السيد غوسماو ما يزيد على عشرين شخصا من بينهم تسعة أفراد من أسرة واحدة. وسمح للجنة الصليب الأحمر الدولية بزيارة بعض المعتقلين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣[٤٦].

٦٠ - وذكر أيضا الأسقف بيلو، أسقف ديلي، حدوث موجة من الاعتقالات والتعذيب. وطبقا لما ذكره الأسقف فإنه قد حدثت اعتقالات على نطاق واسع عقب اعتقال السيد غوسماو، كما تفاقم اضطهاد من لم يعترفوا بأن تيمور الشرقية جزء من اندونيسيا[٤٧]. ونقل عن الأسقف قوله:

> "لقد تلقيت رسائل من سجناء وسجناء سابقين يخبرونني فيها عن كافة صنوف التعذيب والصدمات الكهربائية، وحرق الأعضاء التناسلية بالسجائر، ووضع الأشخاص في براميل من الماء البارد وجلدهم حتى يعترفوا بأنهم متعاونون مع الجبهة الثورية لاستقلال تيمور الشرقية (فرينيتلين)"[٤٧].

٦١ - وخلصت وزارة خارجية الولايات المتحدة، في تقريرها القطري عن حقوق الإنسان لعام ١٩٢، إلى أن اندونيسيا تشهد "شيوع التعذيب وإساءة معاملة المشتبه فيهم جنائيا، والمعتقلين والسجناء وأن الحكومة تنتهك الحمايات القانونية"[٤٨].

٦٢ - وتوصلت إلى نفس النتيجة لجنة محاميي "لجنة حقوق الانسان" في تقريرها الذي يدرس العقبات التي يواجهها ضحايا التعذيب في سعيهم إلى الانتصاف من انتهاك حقوقهم الأساسية. واستنادا إلى التقرير المذكور، "فإن المتعتقلين، خاصة المتهمين منهم بجرائم سياسية، غالبا ما يجدون أنفسهم رهن الحبس الانفرادي. وهم يحرمون من حقهم في الاتصال بمحام. ولا يفعل ممثلو النيابة شيئا لوقف التعذيب بينما يتحيز القضاة لجانب السلطات على حساب حقوق الأفراد"[٤٩].

٦٣ - واستنادا إلى تقارير المنظمات المذكورة أعلاه، استمرت ممارسة التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين السياسيين على نطاق واسع في تيمور الشرقية.

٦٤ - واستنادا إلى تقرير "الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" التابعة للجنة حقوق الانسان، فقد أفيد أن ما يزيد على مائتي شخص قد "اختفوا" بعد حادث تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١، ولم يكن قد عثر لهم على أثر في نهاية ١٩٩٢. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، أحال "الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي" إلى الحكومة الأندونيسية أسماء ٢٠٧ من الأشخاص الذين يعتقد أنهم "اختفوا" أثناء الحادث. وأدعي أن حالات الاختفاء حدثت بينما كان الأشخاص رهن

الاعتقال لدى قوات الأمن وكان معظمهم قد وضعوا رهن الحبس الانفرادي في مراكز الشرطة أو الجيش أو في "بيوت آمنة". وأفيد كذلك بأنه ربما يكون بعض المختفين قد قتلوا ودفنوا في مقابر جماعية غير مميزة[٥٠].

٦٥ - وأفادت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٩٣ باستمرار فرض قيود كبيرة على حرية الكلام والصحافة في تيمور الشرقية. ويمارس معتمدو الحكومة سلطة تقديرية واسعة في تطبيق القوانين المتعلقة بحرية التعبير. ولما كان من المعتقد أن معتمدي الحكومة ومخبريها مُنبثون في كل مكان - في المدارس والمكاتب وحتى في الكنائس - فإن العديد من أهل تيمور الشرقية يرفضون مناقشة السياسة مع أي فرد خارج نطاق عائلاتهم المباشرة. واستنادا إلى ما ذكره الأسقف بيلو، أسقف كنيسة الروم الكاثوليك في ديلي، وهو الزعيم الروحي لمعظم سكان تيمور الشرقية البالغ عددهم ٠٠٠ ٧٥٠ نسمة فإن "هناك دائما خوفا .... ونحن نفتقر إلى حرية أن نتكلم أو نذهب إلى حيث نريد أو أن تكون لنا آراء مخالفة. وإذا تكلم الناس، فإنهم يعلمون أنهم "سيستَجوبون وسيعذبون"[٢٨].

سادسا - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

٦٦ - نظرا لانعدام المعلومات التي تقدمها السلطة القائمة بالادارة بموجب الفقرة (هـ) من المادة الثالثة والسبعين من الميثاق فإنه للأسباب التي ورد شرحها في الفقرة ٤ استقيت المادة الواردة في هذا الفرع من مصادر أخرى غير مصادر الحكومة البرتغالية.

٦٧ - واستنادا إلى منشور اندونيسي فإنه منذ بداية الخطة الخمسية الخامسة لأندونيسيا (Repelita V) التي بدأت في عام ١٩٨٩ وستنتهي في ١٩٩٣، كان الالتزام واضحا في كل مجال من مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية[٥١].

٦٨ - ووفقا لما ذكرته الحكومة الاندونيسية فإنه في مجال الزراعة "ازداد التمويل الإنمائي اثني عشر ضعفا خلال السنوات الخمس التي تغطيها الخطة ليصل الى ٩,٧ بليون روبيه أي ٤,٥ مليون دولار[٥٢]". وسوف يزداد تنمية المناجم وموارد الطاقة أكثر من خمسة أضعاف ليصل الى ٢,٨ بليون روبيه، أي ١,٤ مليون دولار[٥٢].

٦٩ - وتبذل جهود لبناء الطرق والجسور والهياكل الأساسية المماثلة . وتحقيقا لهذا الغرض، خصصت الحكومة مبلغ ٣٧,٧ بليون روبيه، أي ١٨,٨ مليون دولار، للأشغال العامة"[٥١]. وقامت الحكومة الاندونيسية بتعبيد مئات الأميال من الطرق وقدمت الكهرباء اللازمة[٢٨].

٧٠ - ووفقا لما ذكرته الحكومة الاندونيسية، فإن ذلك لا يشكل إلا عينة من النطاق الواسع من برامج التنمية الجارية والممولة من الحكومة الاندونيسية في مجالات التعليم والثقافة والتنمية الصناعية والصحة

والحراجة، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنظيم الأسرة. وفي الجملة، كان من المتوقع أن يزداد الانفاق في تيمور الشرقية من ١٥,٧ بليون روبيه، أي ٧,٨ مليون دولار، في عام ١٩٨٩ الى ٩٦,٩ بليون روبيه، أي ٤٨,٥ بليون دولار، في عام ١٩٩٣، أي بأكثر من ستة أضعاف في خمس سنوات [٥٣].

التعليم والصحة

٧١ - وفقا لما ذكرته الحكومة الاندونيسية فإنه منذ أن انهى البرتغاليون وجودهم الاستعماري في عام ١٩٧٥ زاد عدد المدارس الابتدائية في تيمور الشرقية من ٤٧ مدرسة الى ٥٧٩ مدرسة، وزاد عدد المستشفيات من ٢ مستشفى الى ١٠ مستشفيات، وعدد الاطباء من ٣ اطباء الى ١٠٤ اطباء [٢٨].وهناك حوالي ٢٠٠٠ فني في مجال الرعاية الصحية في تيمور الشرقية يعملون في أكثر من ٢٠٠ مرفق. وفي الوقت ذاته، يتم الاضطلاع ايضا ببرامج في مجال المرافق الصحية لتحسين الظروف الصحية. فقد تم بناء مئات من الخزانات الصغيرة لتجميع مياه الأمطار بالإضافة الى حفر الآبار لتوفير مياه الشرب النقية للسكان[٥٤]. وافتتحت بالتعاون مع اليونيسيف، برامج لتحسين الرعاية الصحية للطفل والأم والأسرة.

٧٢ - ووفقا لما ذكرته الحكومة الاندونيسية، فإنه يتوقع أن تعجل الخطة الخمسية السادسة (Repelita VI) التي تمر الآن في مراحل التحضير الأخيرة، من خطى التنمية في تيمور الشرقية. وفي الوقت نفسه تحرص اندونيسيا على تشجيع الاستثمارات الاجنبية في تيمور الشرقية، لا سيما ما يتعلق منها بتنمية الموارد الطبيعية والصناعة مما يعني توفر المزيد من فرص العمل وارتفاع مستوى معيشة لجميع سكان الإقليم [٥١].

الحواشي

(١) التوقعات السكانية في العالم، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ST/ESA/SER.A/120)، رقم المبيع E.91.XIII.4، الصفحة ١٤٠.

(٢) للاطلاع على التفاصيل، انظر ما يقابل ذلك من فروع في ورقات العمل السابقة الواردة في الوثائق: A/AC.109/L.1328، A/AC.109/623، 663، 715، 747، 783، 836، 871، 919، 961 و 10001 و 1115.

(٣) انظر قرارات الجمعية العامة ١٦٩٩ (د - ١٦)، ١٨٠٧ (د - ١٧)، ١٩١٣ (د - ١٨)، ٢١٠٧ (د-٢٠)، ٢١٨٤(د - ٢١)، ٢٣٩٥ (د - ٢٣)، ٢٥٠٧ (د - ٢٤)، ٢٧٠٧ (د - ٢٥)، ٢٧٩٥ (د - ٢٦)، ٢٩١٨ (د -٢٧)، ٣١١٣ (د-٢٨)، ٣٢٩٤ (د - ٢٩)، ٣٤٨٥ (د - ٣٠) و ٥٣/٣١، المتصلة بمسألة الأقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية، بما فيها تيمور الشرقية؛ وانظر أيضا قرارات الجمعية العامة ٣٤/٣٢، ٣٩/٣٣، ٤٠/٣٤، ٣٧/٣٥، ٥٠/٣٥، ٣٠/٣٧ - بشأن مسألة تيمور الشرقية.

الحواشي (تابع)

(٤) **انظر الوثائق** A/35/233، A/36/160، A/37/113، A/38/125، A/39/136، A/40/159، A/41/190، A/42/171، A/43/219، A/44/262، A/45/172، A/46/131 **و** A/47/189. **ونظرا لعدم توفر المعلومات الرسمية من السلطة القائمة بالادارة، فقد استقيت المعلومات الواردة في هذه الورقة من تقارير منشورة.**

(٥) A/38/352، A/39/361، A/40/622، A/41/602، A/42/539، A/43/588، A/44/529 ، A/45/507، **و**A/46/456.

(٦) **مقررات الجمعية العامة: ٤٠٢/٣٨ و ٤٠٢/٣٩ و ٤٠٢/٤٠ و ٤٠٢/٤٣؛ وانظر أيضا** A/41/PV.3 **و** A/44/PV.3 **و** A/45/PV.3 **والمقرر ٤٠/٤٦ و** A/47/PV.3.

(٧) **لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة، النشرة الصحفية رقم** HR/CN/389، **المؤرخ ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٢.**

(٨) E/CN.4/1993/46، **الفقرات ٣٤٨ - ٣٥٣.**

(٩) E/CN.4/1993/26، **الفقرات ٢٧٠ - ٢٧٤.**

(١٠) E/CN.4/1993/25، **الفقرات ٢٧٨ - ٢٩٠.**

(١١) E/CN.4/1993/49.

(١٢) E/CN.4/1993/84، **الفقرة ٤٥٧.**

(١٣) E/CN.4/1993/SR.68.

(١٤) The Economist Intelligence Unit: Country Report No.4, 1992 (Indonesia), 9.p.

(١٥) The Sydney Morning Herald, 5 October 1992.

(١٦) The Jakarta Post, 31 March 1993; see also The Christian Science Monitor , 29 April 1993, and Permanent Mission of the Republic of Indonesia to the United Nations, press release 14/PR/92, New ork, 13 October 1992.

الحواشي (تابع)

(١٧) Asia Watch, Remembering History in East Timor: The Trial of Xanana Gusmao and a Follow up to the Dili Massacre; April 1993; p.25.

(١٨) A/47/435، الفقرة ٩؛ انظر أيضا النشرة الصحفية للأمم المتحدة SG/SM/847 المؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ والنشرة الصحفية SG/T/1795 المؤرخة ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٣؛ وصحيفة "نيويورك تايمز" الصادرة في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(١٩) تقرير لوكالة "رويتر"، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢.

(٢٠) المرجع نفسه، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

(٢١) The New York Times, 21 April 1993; see also Indonesian Times. 7 April 1993.

(٢٢) The Jakarta Post, 8 April 1993.

(٢٣) Ibid., see also Antara News Bulletin, 7 April 1993.

(٢٤) Amnesty International, Indonesia/East Timor: A New Order? Human Right in 1992, February 1993 p.23.

(٢٥) The Jakarta Post, 2 December 1992; see also Indonesian Time, 2 December 1992; Indonesian Observer, 2 December 1992; and Financial Times (London), 3 December 1992.

(٢٦) Observer (London), 17 January 1993.

(٢٧) Keesing's Record of World Events, vol. 38, No. 11, 1992, p. 39196.

(٢٨) The New York Times, 21 April 1993.

(٢٩) The International Herald Tribune, 2 February 1993; Amnesty International, op. cit., p. 24, footnote No. 29.

الحواشي (تابع)

(٣٠) Asian Recorder, 12-18 March 1993, p. 22980; see also The Times (London), 4 February 1993.

(٣١) Asia Watch, op. cit.; p. 28.

(٣٢) **بيان صادر عن وزارة خارجية البرتغال بشأن محاكمة السيد شانانا غوسماو في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣؛ وانظر أيضا المذكرة الشفوية المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٣ والموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للبرتغال لدى الأمم المتحدة** (A/48/130).

(٣٣) Expresso, Lisbon, 22 May 1993.

(٣٤) Amnesty International, Indonesia/East Timor: A New Order? Human Rights in 1992: February 1993, p. 8.

(٣٥) The Times (London), 14 August 1992, see also Banqkok Post, 6 April 1993.

(٣٦) Amnesty International, op. cit.

(٣٧) Ibid., p. 6.

(٣٨) United Press International, 22 September 1992.

(٣٩) Reuters report, 19 June 1993; see also The Nation (Bangkok), 8 June 1993.

(٤٠) Reuters report, 24 June 1993.

(٤١) Amnesty International, op. cit., p. 13.

(٤٢) Financial Times (London), 10 November 1992.

(٤٣) Amnesty International, op. cit., p. 16.

الحواشي (تابع)

(٤٤) Ibid., p. 10.

(٤٥) Ibid., p. 11.

(٤٦) Asia Watch, Remembering History in East Timor: The Trial of Xanana Gusmao and a follow up to the Dili Massacre April 1993, vol. 5, No. 8, p. 9.

(٤٧) The Nation (Bangkok), 19 March 1993.

(٤٨) United State Department of State, Country Reports on Human Rights Practice for 1992, Washington, D.C., February 1993, sect. 1c.

(٤٩) Lawyers Committee, Broken Laws, Broken Bodies: op. cit.

(٥٠) E/CN.4/1993/25, 7 January 1993, paras. 283-284.

(٥١) East Timor: Building for the Future: Issues and Perspectives, Department of Foreign Affairs, Republic of Indonesia, July 1992.

(٥٢) **عملة الاقليم هي الروبية الاندونيسية. وفي ٨ تموز/يوليه ١٩٩٣ كانت قيمة الدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة تعادل ٦١٧ ٢ روبية.**

(٥٣) East Timor: Building for the Future, op. cit., p. 23.

(٥٤) **المرجع نفسه، انظر أيضا** The New York Times, 21 April 1993.